الفصل الرابع

موقف منظمة الوحدة الأفريقية من القضايا العربية

تمهيد :

نقطة البداية فى مثل هذا التحليل هى تحديد مفهوم القضية العربية من زاوية الموضوع الذى نعالجه. القضية العربية بشكل عام هى تلك القضية التى يكون أطرافها أطرافاً عربية، أو أحد هذه الأطراف على الأقل، حتى وإن كان أطرافها ينتمون إلى العروبة وإلى القارة الإفريقية. ولسنا بحاجة إلى القول أن موقف منظمة الوحدة الإفريقية من القضايا العربية على العموم هو موقف إيجابى وأنه يتأثر فى التحليل الأخير بعدد من العوامل الهامة.

العامل الأول هو موضوع القضية، العامل الثانى هو الطرف الآخر غير العربي فى القضية، والعامل الثالث هو أهمية القضية بالنسبة لأولويات القضايا الإفريقية وإرتباطها بتركيب الأيديلوجية الإفريقية فى معناها الأوسع، وقد إخترنا أربعة قضايا هى الصراع العربى الإسرائيلى حيث الطرف الإفريقي فيها هو مصر وما تمثله فى تاريخ النضال الإفريقي، وأزمة لوكربى والطرف الإفريقي فيها هو ليبيا وماتمثله ليبيا أيضاً منذ قيام الثورة الليبية فى القارة الإفريقية، وعلى أساس أن الطرف غير الإفريقي هو الولايات المتحدة وبريطانيا وسلوك الدولتين فى الأزمة، والقضية الثالثة هى قضية الصحراء الغربية الَّتِي وإن كان أطرافها جميعاً ينتمون إلى العالم العربى، إلا أن هذه القضية فرضت فرضاً على الساحة الإفريقية لإعتبارات كثيرة سيأتى مجال إيضاحها. والقضية الرابعة والأخيرة هى التعاون العربى الإفريقي وموقف المنظمة الإفريقية من الحوار والتعاون بين إفريقيا والعالم العربى. وقبل المضى فى تحليل موقف المنظمة من هذه القضايا يجب

أن نشير إلى حقيقة هامة وهى أن عشر دول من مجموع ٥٣ دولة إفريقية أعضاء فى الجامعة العربية، يضاف إلى ذلك حقيقة أخرى، وهى أن الحزام العربي الشمالى والشرقى بالقارة الإفريقية لعب دوراً هاماً فى تقديم إفريقيا الجديدة إلى أوربا ودافع عن قضايا إفريقيا فى جميع المحافل. والحقيقة الثالثة هي أن مقايضة التأييد العربى والإفريقي فى قضايا كل من الجانبين قد فشلت، وأنه لابد من البحث عن أرضية مشتركة مناسبة للعلاقة بين الطرفين، مع ملاحظة أن الجانب الإفريقي فى الحوار يشمل أيضاً الدول العشر العربية، وأن الجانب العربى يشمل أيضاً نفس الدول بالإضافة إلى بقية الدول العربية فى آسيا، أى أن الدول العشر العربية الإفريقية هى قاسم مشترك سواء فى الإطار العربى الإفريقي أو فى الإطار الإسلامي الإفريقي، فكلها دول عربية إفريقية إسلامية، ثم أن معظمها دول متوسطية من مصر شرقاً إلى المغرب غرباً مما كان له أثر كبير فى جزء من الحوار الأوربى الإفريقي والذى بدأ فى المرحلة الأخيرة بمؤتمر قمة القاهرة فى إبريل عام ٢٠٠٠ .

المبحث الأول

منظمة الوحدة الإفريقية والصراع العربي الأسرائيلي

بدأت قضايا الصراع العربى الإسرائيلى تطرح أمام منظمة الوحدة الإفريقية إبتداءاً من يونيو١٩٦٧ بعد إحتلال إسرائيل لسيناء المصرية. وقد وقعت هذه الحادثة فى وقت كان فيه المد العربي يتعافى فيه من أزمة الإنفصال السورى المصرى عام ٦١، ومعالجة ذيول حرب اليمن فى الفترة من٦٢ إلى ٦٥، كما كان المد الثورى المصرى رافداً أساسياً من روافد حركة تصفية الإستعمار فى إفريقيا، وأحد القوائم الرئيسية للتضامن الأسيوى الإفريقي. ولذلك كان هجوم إسرائيل على مصر وإحتلال سيناء، رغم أنها تقع فى الشطر الآسيوى من الأراضى المصرية، إلا أن إفريقيا نظرت إلى هذا الحدث على أنه إعتداء على أراض إفريقية وإنتصار للتحالف الإستعمارى الصهيونى ضد حركة التحرر الوطنى الإفريقي. وكان مطلب مصر فى ذلك الوقت هو إنسحاب إسرائيل من الأراضى العربية، ثم أضيف إلى قضية الإحتلال الإسرائيلى قضية أخرى خاصة منذ عام ٦٥ وهى إنطلاق حركة الكفاح المسلح الفلسطينى، وإستمرارصعود الشخصية الفلسطينية، حتى الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً رسمياً وحيداً للشعب الفلسطينى فى الأمم المتحدة. وأضيفت قضية ثالثة، وهى التضامن الإفريقي مع مصر عندما قررت أن تسترد أراضيها بالقوة عام ٧٣، وبذلك أصبحت إسرائيل هى القاسم المشترك فى مواجهة مصر ومنظمة التحرير من وجهة النظر الإفريقية. وعندما إختارت مصر طريق

التسوية السياسية مع إسرائيل إنقسم العالم العربي، وقاد حملة ضد مصر كان لإفريقيا موقف منها. وعندما قرر العالم العربي تبنى فكرة التسوية السياسية حددت إفريقيا موقفها هى الأخرى حيث رفع عنها الكثير من الحرج بالنسبة للعلاقة مع إسرائيل. وعندما وقع العدوان الإسرائيلى على مصر عام ٦٧ كانت إسرائيل قد تسللت بالفعل فى إفريقيا وأقامت لنفسها مواقع إستعدت بها ضد المقاطعة العربية، وإستفادت من ذلك من المساندة الأمريكية لها فى إفريقيا ومساندة الغرب بشكل عام كما إستفادت من تحالفها مع جنوب إفريقيا والتعاون النووى بين البلدين، وهذا العامل أدى إلى آثارسلبية لصالح القضية العربية فى مرحلة لاحقة.

ففى الدورة العاديه الرابعة للقمة فى كنشاسا فى سبتمبر ٦٧ أصدر المؤتمر قراراً بالإجماع أكد فيه أن إسرائيل قوة أجنبية إحتلت أراضى، دوله إفريقية ذات سيادة، وأكد تعاطفه مع مصر ومطالبة الأمم المتحدة بإتخاذ موقف إيجابى، والعمل مع مصر فى الأمم المتحدة لضمان إنسحاب إسرائيل. ولا شك أن الدول الإفريقية قد تأثرت خلال دورة الجمعية العامة فى١٩سبتمبر٦٧ وقبل صدور قرار مجلس الأمن فى نوفمبر من نفس العام بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن " الحرب فى الشرق الأوسط " الذى أوضح فيه أن بقاء إسرائيل فى الأراضى العربية عن طريق الغزو غير مقبول، وأنه يمثل تحدياً للأمم المتحدة، وأن الغزو العسكرى يجب ألا يحقق مكاسب إقليمية، كما أكد حق اللاجئين العرب فى العودة وقد عبر مندوب غانا فى الجمعية بإسم الدول الإفريقية عن هذه المعانى، وأضاف إلى ذلك ضرورة تنفيذ إسرائيل

لتوصيات الأمم المتحدة حول القدس واللاجئين الفلسطينيين.

وإذا كانت المواقف الإفريقية قد كشفت عن إتجاه إفريقي مؤيد لمصر، ومعادى لإسرائيل فى دورة الجمعية العامة التى لم تسفر عن قرار إنتظاراً لدور مجلس الأمن فى ذلك الوقت، فإن إفريقيا قد تابعت موقف إسرائيل المتعنت من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ومع مبعوث الأمين العام يارنج المكلف بتنفيذ القرار. ولذلك أكد مجلس وزراء المنظمة فى فبراير ٦٨ تضامن الدول الإفريقية مع مصر فى إنسحاب إسرائيل الفورى من الأراضى المصرية والعربية التى تعرضت للعدوان (الصهيونى) ودعا إلى المساندة المادية والسياسية للدول العربية، مما دفع إسرائيل إلى تكثيف نشاطها ومحاولة إستغلال صداقتها الإفريقية ومعوناتها لوقف التأييد الإفريقي لمصر. ولكن ذلك كله لم يؤثر فى الموقف الإفريقى، الذى تأكد فى قرار القمة الإفريقية الخامسة بالجزائر فى سبتمبر ٦٨ بنفس التصميم. ولا يقدح فى دعم مجلس وزراء المنظمة فى فبراير ٦٩ لمصر تحفظ مالى وبوتسوانا وسوازيلاند التي تأثرت بالضغط الإسرائيلى والأمريكى. وفى يوليو ٦٩ أكدت لجنة التنسيق لتحرير إفريقيا فى داكار مساندتها لموقف مصر، وهو ما أكدته القمة السادسة فى نفس العام .وقد ظل الموقف الإفريقي ثابتاً على تأييد مصر فى الإطار الإفريقي وفى الأمم المتحدة، حيث كان الموقف الإفريقي إجماعياً (ماعدا مالاوى والداهومى بتأثير من فرنسا، وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة التى عارضت قرار الجمعية العامة الصادر فى دورتها الخامسة والعشرين عام٧٠ بهذا المعنى).

ولا شك فى أهمية التأييد الإفريقي فى الأمم المتحدة بسبب الأغلبية

العددية اللازمة لتأكيد مبادىء الشرعية الدولية فى هذا الموضوع خاصة فيما يتعلق بعدم مشروعية الإحتلال والغزو وضرورة الإنسحاب .بل أن إفريقيا حاولت أن تتوسط فى النزاع العربي الإسرائيلي. ففى القمة العادية الثامنة فى سبتمبر ٧١ غيرت المنظمة مسمى البند من مشكلة الشرق الأوسط إلى" إستمرار العدوان ضد الجمهورية العربية المتحدة ". وطالب القرار الصادر بهذا الشأن بالقيام بإجراءات دبلوماسية معينة من جانب المنظمة والسعى لتنفيذ قرار القمة تنفيذاً كاملاً وتشكيل لجنة العشرة برئاسة رئيس موريتانيا وعضوية تسع دول أخرى، وإنبثقت عنها لجنة الحكماء الرباعية يرأسها رئيس السنغال وتضم رؤساء زائير والكاميرون ونيجيريا. وزارت هذه اللجنة كلاً من مصر واسرائيل. وإذا كانت هذه اللجنة، لم تحقق هدفها لظروف خارجة عنها، فقد أفاد عملها فى مساندة الموقف المصرى فى الأمم المتحدة، رغم الفرقة التى سادت بين الدول حول بعض جوانب مهمة اللجنة، وإلى تعمد إسرائيل تحريف مهمة اللجنة، ومع ذلك جاء قرار الجمعية العامة فى دورتها السادسة والعشرين رقم (٢٧٧٧) فى ديسمبر ٧١ حاسماً فى تأييد الموقف المصرى (صدر بأغلبية ٩٧ صوتاً ضد سبعة وإمتناع ٣٦ عن التصويت) ويعتبره البعض أنه لا يقل أهمية عن قرار مجلس الأمن ٢٤٢.

وفى يونيو٧٢ بدأت قمة الرباط التاسعة تتخذ موقفاً هجومياً ضد اسرائيل وناقداً لموقفها، وكانت تلك نقلة كبيرة بسبب ثقل اسرائيل فى إفريقيا، وإنعكس نفس الموقف فى قرار الأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ٧٢ (القرار رقم ٢٧٩٩). وقد تأكد هذا القرار نفسه فى قرار القمة

العاشرة فى مايو ٧٣ الذى إعتبر أن إستمرار العدوان الإسرائيلي على مصر والأراضى العربية خطر يهدد أمن القارة وسلامة أراضيها ووحدتها. وندد القرار بموقف إسرائيل السلبى والمعرقل لجهود التسوية وبأعمالها الإرهابية، ويعترف بالحقوق الثابتة لشعب فلسطين بوصفها طرفاً أساسياً فى أى حل عادل للقضية وطالب الدول الكبرى بالكف عن مساندة اسرائيل .

أما المرحلة الثانية من موقف المنظمة من الصراع العربي الإسرائيلي فقد كانت واضحة خلال حرب ٧٣ حيث أقدمت (٢٩) دولة إفريقية على قطع علاقاتها بإسرائيل (هناك سبع دول كانت قد قطعت علاقتها فى الفترة من ٥ يونيو ١٩٦٧ إلى ٢١ سبتمبر١٩٧٣) أى أن (٢٢) دولة قطعت علاقاتها بمناسبة حرب ٧٣. وإنعكس ذلك فى الدورة الطارئة لمجلس وزراء المنظمة فى نوفمبر ٧٣ الذى أشارت إحدى قراراته لأول مرة إلى القلق العميق إزاء المساعدة العسكرية الأمريكية الضخمة لاسرائيل، والتى تشجعها علي العدوان وتزيد حدة التوتر الدولى كما أدان المجلس لأول مرة التواطؤ بين بريتوريا ولشبونه وتل أبيب والأنظمة العنصرية، وأكد حق الدول العربية فى النضال بكل الوسائل، وسجل بطولة الشعب المصرى والعربي ضد الإعتداء الاسرائيلى، وقرر إستمرار قطع العلاقات مع اسرائيل" إلى أن تنسحب من كافة الأراضى العربية وأن تعيد للشعب الفلسطينى حقوقه المشروعة ". ورفض المجلس أى تعديل للوضع فى القدس، وأى إعتراف بضم المدينة المقدسة تأكيداً لقرار مجلس الأمن (٢٥٢) لسنة ٦٨ وقرارى الجامعة العربية فى (١٤،٤يوليو٦٧) فى ذات الموضوع. ودعا المجلس

إلى عزل إسرائيل سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً وثقافياً، وفرض حظر بترولي على اسرائيل والبرتغال والنظم العنصرية .

وقد ناقش مجلس وزراء المنظمة فى إبريل ويونيو ٧٤ الموضوع، وأكد أن أهم أسس السلام العاجل هو الإنسحاب الإسرائيلي وتحرير مدينة القدس، ثم بدأ يركز على الجزء الفلسطينى من القضية، وهو حق تقرير المصير، وتأييد كفاح منظمة التحرير الفلسطينية. وكان للدول دور واضح فى تأكيد هذا الموقف فى الأمم المتحدة خاصة عام ٧٥ عندما منحت منظمة التحرير مركز المراقب الدائم فى الأمم المتحدة. وإبتداءاً من عام٧٥ تطور موقف منظمة الوحدة الإفريقية فى إتجاهين الأول تصعيد المساندة للفلسطينيين ودعوة عرفات للتحدث أمام القمة الإفريقية، والثانى تصاعد الموقف المناهض لاسرائيل، حيث قررت القمة فى كمبالا فى أغسطس ٧٥ تصعيد الضغوط على اسرائيل فى الأمم المتحدة والنظر فى حرمانها من العضوية. وقد ضر مندوب عن منظمة التحرير الفلسطينية الدورة الخامسة والعشرين للجنة الإفريقية فى الرباط عام ٧٥ ولا شك أن تنامى التعاون العربي الإفريقي فى عام ٧٥ كان له الأثر المباشر فى الدعم الذى لقيته القضية الفلسطينية فى إفريقيا.

وفى مرحلة ثالثة وجدت منظمة الوحدة الإفريقية نفسها فى حرج بسبب توقيع مصر الإتفاقية السلام مع اسرائيل، والإنقسام العربى المصرى بما فى ذلك معارضة الدول العربية الإفريقية لمصر وكذلك وقف عضوية مصر فى الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامى وضغط الدول العربية على الدول الإفريقية لإتخاذ مواقف مماثلة ضد مصر فى المنظمة فأضيف إلى عناصر الصراع العربى الإسرائيلي مشكلة جديدة

وهى القطيعة المصرية العربية : هل تؤيد إفريقيا الخط المصرى أم العربى ؟

بحثت المؤتمرات المختلفة هذه القضية فى الفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٩٢ وأكدت على المبادىء العامة للتسوية مع التركيز على حقوق الشعب الفلسطيني كما تجاوبت مع تحول الموقف العربي في بداية الثمانينات الذى إتجه إلى تقديم مبادرة فاس سنة ١٩٨٢ التى تعلن لأول مرة إستعداد العالم العربي للإعتراف بإسرائيل مقابل أن ترد إسرائيل الأراضى التى إحتلتها بما فى ذلك الأراضى الفلسطينية. وقد تبنت الولايات المتحدة فى نفس الفترة هذا الخط فى عهد الرئيس ريجان وعبرت عنه بصيغة أصبحت شهيرة وهى "الأرض مقابل السلام وقد لوحظ على قرارات القمة مجلس الوزراء الإفريقية أنهاعكست برفق دعمها لموقف العالم العربي ضد " الاتفاقات الجزائية والمعاهدت المنفردة التي تلحق أبلغ الضرر بالقضية الفلسطينية وتشكل إنكاراً حقوق الشعب الفلسطيني المعترف بها عالمياء وأنتها كالمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي الاستقلال". ودون أن يشير إلى مصر بالاسم أدان مجلس وزراءالمنظمة في ليبريا، في يوليو ١٩٧٩، أول مناسبة إفريقية بعد توقيع مصر لمعاهدة السلام مع إسرائيل في مارس ١٩٧٩، " فرض حلول تتناقض مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني" كما يشجب "سعي بعض الأطراف لاتخاذ لإجراءات وإبرام إتفاقيات تتجاهل تطلعات الشعب الفلسطيني وعلى حساب حقه في تقرير مصيره بنفسه" والغريب أن قرارات القمة الإفريقية العادية السادسة عشرة في يوليو ١٩٧٩ في مونروفيا قد خلت من مناقشة القضية الفلسطينية أو الشرق

الأوسط. كما لم يرد الموضوع في أعمال الاجتماع الوزاري الرابع والثلاثين في ادبس أبابا في فبراير ١٩٨٠، ولا في القمة الثانية غير العادية في لاجوس في إبريل ١٩٨٠. غير أن الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين في يونيو ١٩٨٠ عاد في قراره ٧٨٦ يدين "جميع الاتفاقيات الجزئية والمعاهدات المنفردة التي تنتهك الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وتناقض أسس الحل العادل وتحول دون سلام عادل " وتكرر نفس الموقف في ديباجة القرار ٧٨٨ وفي فقرته العامة الرابعة. كما أصدر القرار ٧٩٢ في نفس الدورة أدان فيه إجراءات ضم إسرائيل للقدس وذلك قبيل صدور قانون الكنيسيت بضم القدس في أغسطس ١٩٨٠. ولم يرد ذكر للقضية الفلسطينية أو القدس في الدورة ٣٦ للمجلس الوزاري في أديس أبابا في مارس ١٩٨١، ولكن الدورة ٣٧ في نيروبي في يونيو ١٩٨١ أتخذت ثلاث قرارات بنفس الصيغة. وهكذا ظل موقف المنظمة ثابتاً على التنديد بالاتفاقات والحلول الجزئية والمنفردة حتّى مؤتمرمدريد ١٩٩١. وهذا الموقف الموضوعي عكسته المنظمة رغم محاولة بعض الدول العربية الإفريقية، والدول نفسها خاصة اليسارية مثل ليبيا والجزائر - أعضاء مجموعة الصمود والتصدى العربية التى كانت تؤيدها موسكو - دفع المنظمة إلى اتخاذ موقف ضد مصر. ومما ساعد على تجنب إنتقاد مصر فى هذه القرارات أن المسألة من وجهة النظر الإفريقية كانت تعنى أن الصراع العربى الإسرائيلي فى هذا الجزء قد أصبح جزءاً من الحرب الباردة. فالمؤيدون للخط المصرى هم أنصار المعسكر الغربى، وأما المعارضون له فهم أنصار المعسكر السوفيتى. أو بعبارة أخرى خشى زعماء إفريقيا أن تنقسم المنظمة إنقساماً جديداً إلى يسار ويمين حول هذه القضية، خاصةً أن

إسرائيل نشطت فى هذه المرحلة لكى تستعيد مواقعها وتستعيد العلاقات مع بعض الدول الإفريقية. ولم تحدد المنظمة موقفها من هذه القضية التى كانت مثار إهتمام الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي ساعد كذلك شيوع هذا الإتجاه المتحفظ إزاء نقد الموقف المصرى أن منظمة الوحدة الإفريقية كانت تواجه فى هذه المرحلة معضلة قاسية وهى إنسحاب المغرب بسبب عدم رضائه عن طريقة معالجة قضية الصحراء فى منظمة الوحدة الإفريقية. ومقابل إعادة إسرائيل إلى إفريقيا فى الثمانينات شجعت القمم الإفريقية عامى ٨٥،٨٦ على إنشاء بعثات فلسطينية فى الدول الإفريقية والدعوة إلى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط تشارك فيه كل الأطراف بما فيها الفلسطينيون على قدم المساواة، وإدانة الإستيطان الإسرائيلى. ولذلك ركزت القمم الإفريقية المختلفة على مساندة الحقوق الفلسطينية من ناحية، ومساندة إقتراح مصر بإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وضرورة إلتزام إسرائيل بفتح منشآتها النووية للتفتيش الدولى من ناحية أخرى.

المبحث الثاني

منظمة الوحدة الإفريقية وأزمة لوكربي

تتلخص الأزمة فى أن الطائرة الأمريكية التى إنفجرت فوق قرية لوكربى فى أسكتلندا عام ٨٨ قد أسفرت التحقيقات الأولية بشأنها عن توجيه الإشتباه لإثنين من المواطنيين الليبيين اللذين قالت الولايات المتحدة أنهما يعملان فى المخابرات الليبية ولما رفضت ليبيا تسليمهما لكى يحاكما أمام المحاكم الأمريكية أو البريطانية عملت الولايات المتحدة وبريطانيا على أن يقوم مجلس الأمن بفرض عقوبات على ليبيا على أساس أنها ترعى الإرهاب وتشجع عليه وأن رفض تسليم المواطنين من أهم الأدلة على ذلك وهكذا أصبحت هذه القضية التى عرضتها ليبيا على محكمة العدل الدولية تعرض على المحافل الدولية المختلفة ومن بينها منظمة الوحدة الإفريقية وتسعى ليبيا بشأنها إلى إيضاح أن القضاء الليبيى هو المختص بمحاكمة المواطنين، وأنه لا يجوز أن ترغم الدولة على تسليم مواطنيها خاصة مع غيبة إتفاق للتسليم، وأن مجلس الأمن قد تجاوز سلطاته فى الميثاق عندما فرض عقوبات بطريقة غير قانونية .وطالبت ليبيا بمساندة موقفها مع إستعدادها للتفاوض مع الدولتين للتوصل إلى تسوية سياسية للمشكلة .وقد ثارت هذه القضية فى وقت كان العالم فيه يشهد التحول من الحرب الباردة إلى مابعدها وإنفراد الولايات المتحدة بقمة النظام الدولى .كما أن ليبيا كانت إلى جانب المعسكر الشرقى، وكانت تؤيد عدداً كبيراً من المنظمات فى العالم بالمال والسلاح والتدريب وغيرها مما جعل القضية على درجة

عالية من التعقيد، خاصة وأن ليبيا ساندتها على أنها حركات للتحرر الوطني.

من ناحية أخرى، فإن نظرة إفريقيا إلى ليبيا كانت خليطاً من الرضى وعدم القبول. فأما الرضا فأسبابه أن ليبيا دولة إفريقية، وأنها سبق أن تعرضت لعدوان أمريكي جوى عام ١٩٨٦ راح ضحيته أبرياء، وثبت بعد ذلك براءة ليبيا، وأن السياسة الأمريكية تتسم بالجبروت في مواجهة دول العالم الثالث. كذلك تحتفظ ليبيا بعلاقات صداقة أيديولوجية مع عدد من كبار زعماء القارة. ومن ناحية ثالثة لليبيا رصيد طيب في المجال الإسلامي، وفي مجال التعاون مع بعض الدول الإفريقية. أما عوامل عدم القبول فهي كثيرة منها مناهضة ليبيا للغرب وتدخل ليبيا في الشئون الإفريقية وعلى النحو الذى فعلته في بداية السبعينات لمساندة عيدي أمين، ولقيت هزيمة كبيرة عندما تحالفت عليها كينيا وتنزانيا على أراضي أوغندا، فضلاً عن تدخل ليبيا أحياناً في الشئون الداخلية من الزاوية الدينية كما حدث في بعض دول غرب إفريقيا. يضاف إلى ذلك النزاع الليبي التشادى الطويل، وتدخل ليبيا المستمر في تطور النظم السياسية في تشاد رغم إرتياح الأفارقة إلى الطريقة الحضارية التي تمت بها تسوية نزاع الحدود بين البلدين عن طريق محكمة العدل الدولية عام ٩٤. تلك هي صورة ليبيا في إفريقيا عندما عرض النزاع حول لوكربي وطلبت ليبيا تأييدها ضد الولايات المتحدة. وقد ساندت منظمة الوحدة الإفريقية الموقف الليبي .

ومما يذكر أنه عندما إستولى كابيلا على السلطة خلفاً للرئيس موبوتو في كنشاسا ساندت ليبيا كابيلا ضد أوغندا ورواندا وبوروندى

.وقد ساعد هذا الموقف على أن ينضم الرئيس كابيلا إلى عدد أخر من الرؤساء الأفارقة فى زيارة ليبيا بطائراتهم تحدياً للحظر الجوى المفروض على ليبيا، وذلك عقب صدور قرار القمة الإفريقية فى أواجادوجو فى يونيو ٩٨ الذى حذر مجلس الأمن من أن إفريقيا سوف ترفع العقوبات عن ليبيا بحلول شهر سبتمبر من نفس العام مالم يبادر المجلس نفسه إلى رفعها والتجاوب مع المقترحات الليبية التى تضمنت الموافقة على محاكمة المواطنين الليبيين فى بلد ثالث يتفق عليه وفقاً لضمانات معينة .ومن الواضح أن الموقف الإفريقي المتضامن مع ليبيا قد إنقلب إلى تحدى الموقف الأمريكى خاصة أن ليبيا كانت قد بدأت تعلن عن عدم جدوى جهودها لتحقيق الوحدة العربية وأعلنت تحولها نحو تحقيق الوحدة الإفريقية، فبادرت بإنشاء منظمة الساحل والصحراء ثم دعت مؤتمر القمة الخامس غير العادى فى سرت فى مارس٢٠٠١ لإنشاء الإتحاد الإفريقي الذى كانت القمة السادسة والثلاثون فى التوجو فى يوليو ٢٠٠٠ قد إعتمدته انطلاقاً من قمة سرت الأولي عام ١٩٩٩.

وقد لوحظ أن القرار الوحيد الصادر عقب الإجتماع قد تعلق بقضية لوكربى بعد صدور حكم المحكمة الأسكتلندية فى معسكر زايست فى هولندا بتبرئة أحد الليبيين وسجن الآخر مدى الحياة .وبعد أن إستمعت هذه القمة إلى بيان الرئيس مانديلا حول هذه القضية طالبت مجلس الأمن برفع العقوبات عن ليبيا، وإجراء الإتصالات المختلفة من أجل التسوية السريعة والمرضية لهذه القضية.

المبحث الثالث

قضية الصحراء الغربية

ذكرنا أن قضية الصحراء الغربية -الأسبانية سابقا- ويطلق عليها أحيانا من وجهة نظر المغرب "الصحراء المغربية" قد أصبحت الشغل الشاغل لمنظمة الوحدة الإفريقية، وبشكل خاص فى المرحلة الثالثة. فقد كانت المرحلة الأولى هى مساندة المغرب وموريتانيا للضغط على أسبانيا للجلاء عن الصحراء وقد انتهت هذه المرحلة باتفاق مدريد عام ٧٥، ثم بدأت المرحلة الثانية، وهى التنازع بين المغرب وموريتانيا حول نصيبهما فى الصحراء ودخول الجزائر فى هذا الصراع، ثم إنسحاب موريتانيا وقيام الجمهورية الصحراوية فى الجزائر. وكان قبول منظمة الوحدة الإفريقية لجمهورية الصحراء عضواً بها إيذاناً بدخول المرحلة الثالثة التى اتسمت بالسمات التالية :

- عدم رضا المغرب عن معالجة منظمة الوحدة الإفريقية لهذه المشكلة وقرارها بالإنسحاب احتجاجا على قبول جمهورية الصحراء فى المنظمة.

- تمسك المنظمة بأغلبية قليلة بتفسير تؤيده الجزائر لقرارت الأمم المتحدة حول الصحراء وللرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية.

ومن الواضح أن القضية قد فسرت على أنها هزيمة للمغرب ونجاح للدبلوماسية الجزائرية التى أشتهرت فى إفريقيا والعالم العربى بطابعها التقدمى واهتمامها بالقضايا التى تهم العالم الثالث. ولم يؤيد

المغرب فى هذه القضية سوى الدول المؤيدة للغرب والدول المحافظة ولهذا السبب انقسم التصويت على انضمام جمهورية الصحراء للمنظمة انقساما متساويا بين الفريقين المؤيدين لكل منهما مع ترجيح بسيط .كذلك نظر لهذه القضية على أنها جزء من صراع الحرب الباردة، وهذا صحيح، لأن قضية الصحراء، وإن كانت الجمهورية الصحراوية لا تزال عضوا فى المنظمة، إلا أن القضية ذاتها قد انطوت تقريبا بانتهاء الحرب الباردة، وكذلك بسبب المشاكل العاتية التى تعصف بالجزائر منذ إنتهاء الحرب الباردة وإنتهاء التحالفات القديمة، والتى كانت ليبيا أهم أركانها المؤيدة للجزائر رغم محاولة المغرب إحتواء ليبيا في وحدة أندماجية عام ١٩٨٥. فى ضوء هذه الإعتبارات، ظل موقف منظمة الوحدة الإفريقية ثابتا منذ عام ١٩٨١ حتى الآن على مفردات فقدت الكثير من مضمونها، وأكدت قرارات القمة والمؤتمرات الوزارية هذا الموقف الثابت، ويتلخص فى الإعتراف بحق تقرير المصير لشعب الصحراء وأن هذا الحق يجب أن يترجم من خلال إجراء إستفتاء دولى.

وقد لاحظنا أن المنظمة لم تعلق منذ٧٥ حتى ١٩٧٩ على قضية الصحراء وما وقع فيها من تطورات ولكن القمة الإفريقية العادية السادسة عشرة المنعقدة في مونروفيا – ليبيريا في يوليو ١٩٧٩ بدأت تنظر القضية بدراسة تقرير اللجنة الخاصة التي شكلتها المنظمة لتقصي الحقائق في الجزائر والمغرب وموريتانيا وتقرير الأمن العام ورحلته إلى مدريد وبصحبته سفيري مالي ونيجيريا، ولاحظت القمة أن كل الأطراف عَدَا المغرب تؤيد حق تقرير المصير لشعب الصحراء، وأن

اتفاق مدريد الثلاثي نقل إلى المغرب وموريتانيا إدارة الإقليم وليس السيادة عليه وقررت القمة السعي لوقف إطلاق النار وتشكيل لجنة سداسية لتنظيم الاستفتاء لتقرير مصير الصحراء .وعندما انعقدت القمة العادية ١٧ في فريتاون في يوليو ١٩٨٠ وافقت القمة على استمرار اللجنة الخاصة برئاسة سيراليون للمصالحة بين أطراف النزاع والبحث عن حل سلمي دائم ورحبت برغبة المغرب المشاركة في أعمالها. وفي القمة العادية ١٨ في نيروبي في يونيو ١٩٨١ رحب الزعماء الأفارقة بتعهد ملك المغرب بقبول إجراء الاستفتاء لإتاحة الفرصة لشعب الصحراء لتقرير مصيره، وشكل لجنة تنفيذية تضم سبع دول للتعاون مع الأطراف المعنية. وطلبت القمة من الأمم المتحدة التعاون مع المنظمة لكي ترابط قوة لحفظ السلام في الصحراء لضمان السلام خلال الاستفتاء. أما في القمة العادية ١٩ في أديس أبابا في يونيو ١٩٨٣ كانت الجمهورية الصحراوية قد قبلت عضواً منذ عام ١٩٨١ وهددت المغرب بمقاطعة القمة ١٩ إذا حضرتها الجمهورية الصحراوية، ولذلك استجابت جمهورية الصحراء لرجاء الزعماء الأفارقة وتخلت عن حقها في الحضور. وأكدت في القمة نفس الموقف من الاستفتاء.

المبحث الرابع

قضية التعاون العربي الأفريقي

لم يكن إنشاء خط رسمى للتعاون العربى الأفريقى إلا بناء على التقارب بين الجانبين واتحاد المصلحة سواء فى تصفية الإستعمار والعنصرية أو تسوية المنازعات بالطرق السلمية أو فى التمسك بمبدأ عدم الإنحياز فى عالم منقسم .وقد اسهمت المواقف الإفريقية تجاه الصراع العربى الإسرائيلى، وكذلك المواقف العربية تجاه القضايا الإفريقية وخاصة بعد حرب أكتوبر ٧٣ وما أعقبها من صحوة بترولية ورغبة عربية فى أن يكون للدبلوماسية العربية دور نشط فى الجبهات المختلفة، إلى بدء الإتصال بين الجانبين، الذى تمثل فى مبادرة الدورة الثامنة غير العادية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية فى نوفمبر ٧٣ إلى تشكيل لجنة سباعية مهمتها دراسة أثر الحظر البترولى العربى على الدول الإفريقية، والعمل على إيجاد وسيلة للتعاون الإقتصادى بين أعضاء الجامعة العربية وأعضاء المنظمة الإفريقية، وكلف الأمين العام للمنظمة الإفريقية بالإتصال بالجامعة العربية لهذا الغرض، وبعد ذلك بأسبوع عقدت القمة العربية السادسة بالجزائر وقررت حظر البترول العربى على جنوب إفريقيا والبرتغال وروديسيا، ومواصلة تزويد الدول الإفريقية بالبترول العربى وتوسيع دائرة التعاون مع الدول الإفريقية، وإنشاء بنك عربى للتنمية الإفريقية، وتقديم مساعدات للدول الإفريقية المتضررة من الكوارث الطبيعية والقحط والجفاف. ونتيجة هذه الرغبة المشتركة انعقد فى مقر الجامعة العربية المؤتمر العربى الإفريقى فى

يناير ٧٤ لدراسة أثار خظر البترول على الدول الإفريقية. وإذا كان الجانب العربى قد رفض تخفيض أسعار البترول للدول الإفريقية، فقد أقدم على عدد من الإجراءات لتخفيف آثار الحظر مثل إنشاء الصندوق العربى للتعاون الفنى مع إفريقيا والمصرف العربى للتنمية الإقتصادية فى إفريقيا، والمصرف العربى الإفريقي وغيرها. وفى ٩ يوليو ٧٥ عقد أول إجتماع مشترك فى القاهرة وصدر عنه بيان مشترك بمشروع إعلان برنامج العمل بين المنظمتين .وفى إبريل ٧٦ صدرت وثيقة داكار عقب اجتماع وزراء الخارجية العرب والأفارقة.

وقد انعقدت القمة العربية الإفريقية الأولى والأخيرة وأصدرت إعلان القاهرة وبرنامج العمل وإعلان التعاون الإقتصادى والمالى وقواعد العمل لتحقيق التعاون عام ٧٧، ثم انفرط عقد التعاون العربى الإفريقي منذ ذلك الوقت، منذ إقدام مصر على السلام مع إسرائيل من ناحية، وبعد تخلص إفريقيا من بقايا الإستعمار والعنصرية من ناحية أخرى، وتراخى الموقف العربى إتجاه إسرائيل وعودتها إلى إفريقيا من ناحية ثالثة وكان ضروريا البحث عن بدايات جديدة للتعاون العربى الأفريقى.

ولا شك أن من أسباب الفتور العربى الإفريقي، هو عدم وجود قضايا مشتركة بل ظهور قضايا من شأنها أن تفرق بين الجانبين العربى والإفريقي، منها على سبيل المثال النزاع بين السودان من ناحية وكل من أثيوبيا وكينيا وأوغندا من ناحية اخرى، والنزاع بين ليبيا، وهى الطرف العربى، وتشاد الطرف الإفريقي، والنزاع بين موريتانيا

والسنغال، وأخيرا النزاع بين إريتريا واليمن حول جزر حنيش وهو النزاع الذى تمت تسويته عن طريق التحكيم فى الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٠. بل أن الحرب بين أريتريا وأثيوبيا كانت سببا فى إتهام الجانب العربى بمساندة أريتريا خاصة أنها هى التى بدأت باحتلال جزء من الأقاليم التى ترى أثيوبيا أنها جزء منها.

خلاصة القول أنه رغم أن بند التعاون العربي الإفريقي لايزال حتى الآن بنداً شبه دائم على جدول أعمال القمم الإفريقية إلا أن الإرادة السياسية لدى الطرفين لا تزال مفقودة، وأنه بحاجة إلى نقطة بداية موضوعية وجادة. فقد تغير معادلاتها وحسابات السبعينات وحلت محلها حقائق جديدة وآفاق جديدة.